لماذا لم يُعدم حتى الآن ؟

- أعـرف أن عقوبـة تهريـب المخـدرات إلى مصـر، هـى الإعـدام. ورغـم ذلـك فلـن أُعـدم، حتـى ولـو صـدر الحكـم الآن بإعدامـي.

مـن حـوار للمؤلـف مـع يوسـف طحـان قبـل دقائـق مـن صـدور الحكـم بإعدامـه فـى ٦ مـارس ١٩٨٦

- محامـى مهـرب المخـدرات الإسـرائيلى يوسـف الطحـان يطلـب مـن المحكمـة توقيـع عقوبـة الإعـدام علـى المتهـم.

obeikandl.com

الآن، بدأ المستشار عادل صدقى رئيس محكمة جنايات القاهرة، وقائع محاكمة «أول» إسرائيلى يضبط متلبسًا بتهريب المخدرات إلى مصر.

الآن: أصبح «الثعبان» الإسرائيلى فى مواجهة قضائه.

— اسمك ؟

— يوسف أمين طحانز

— سنك؟

— ٤٣– سنة.

— عملك؟

— عامل ألومونيوم «!!!»

— محل ميلادك؟

— باب الشعرية.

— جنسيتك..؟

— إسرائيلى من أصل مصرى ـ هاجرت من القاهرة، إلى إسرائيل فى عام ٦٢، وكنت فى العشرين من عمرى!

سين: مأمور جمرك مطار القاهرة، بيقول فى محضر النيابة، أنه ضبط معاك مخدرات، إيه أقوالك؟!

جيم: حصل، كان معايا كيلو هيروين.

obeikandl.com

سين: معاك، منين؟

جيم: اشتريته من بومباى، فى الهند.

سين: بكام؟!

جيم: بألفين و ٨٥٠ دولار.

سين: وكم ثمنه فى مصر؟

جيم: حوالى ٤٠ ألف جنيه.

سين: هل كنت تنوى بيعه فى القاهرة ؟!

لحظة من فضلك

و تتوالى اعترافات يوسف أمين طحان أمام هيئة المحكمة.

لم ينكر حرفًا واحدًا مما سبق أن قرأته لكم من محضر النيابة، أو محضر الضبط.

و...لم ينكر أيضًا ما ذكره الشهود أمام القاضي.

وعليه، وقف حسين التهامى وكيل النيابة، وممثل الاتهام، واصفًا المهرب الإسرائيلى بأنه «وباء وبلاء"، يستهدف هدم المجتمع المصري وتخريبه»، ومطالبًا المحكمة بتوقيع عقوبة الإعدام شنقًا عليه، وعلى أمثاله!

وحينما جاء دور الدفاع: لاحظت هيئة المحكمة، أن أحدًا من المحامين المصريين، لم يتقدم للدفاع عن الثعبان الإسرائيلى، فاضطرت المحكمة لندب أحد المحامين وتكليفه بالدفاع عن المتهم.

obeikandl.com

وهنا: وقف عمر حجاج «المحامى طالبًا من المحكمة قبول انضمامه لطلبات النيابة، بتوقيع عقوبة الإعدام على المتهم، ومقررًا بأنه «باسم لجنة الحريات بنقابة المحامين، يدفع ببطلان قبول وحضور أى محامى مصرى مع المتهم الصهيونى لأن حضوره يعد مخالفة صريحة لقرار مجلس نقابة المحامين، بعدم التعامل أو الدفاع عن العدو أفرادا أو هيئات»!

ورغم ذلك: رفضت المحكمة طلبات ممثل لجنة الحريات بنقابة المحامين، وقف المحامى المنتدب من المحكمة، للدفاع عن المتهم الإسرائيلى يوسف طحان، إلا أن المحامى استغنى عن مناقشة الشهود فى أقوالهم، ولم تزد مرافعته عن جملة واحدة هى "المطالبة باستعمال الرأفة مع المتهم".

وبعدها: رفعت الجلسة، للمداولة.

لحظة من فضلك:

قبل أن تنعقد هيئة المحكمة ثانيا، للنطق بالحكم، سارع المحامى "المنتدب" مؤكدًا لكل الصحفيين بأنه (لم يقبل تكليف المحكمة الموقرة، بالدفاع عن المتهم الإسرائيلى يوسف طحان، إلا من أجل استكمال الشكل القانونى - فقط - للمحاكمة، خصوصًا وأن قانون الإجراءات الجنائية، ينص صراحة على أن محكمة الجنايات، لا يصبح انعقادها صحيحًا فى حكم القانون، إلا بوجود محامى يتولى الدفاع عن المتهم، مهما كانت جنسية هذا المتهم، وهو لا يعنى

ـ فـى رأى المحامـى المنتـدب ـ خروجـا علـى قـرار مجلـس نقابـة المحامـين، بعـدم التعامـل أو الدفـاع عـن الإسـرائيليين أفـرادًا أو هيئـات، أمـام المحكمـة).

وقبـل أن تعـود المحكمـة للانعقـاد، قمـت مـن مقعـدى واتجهـت إلى المتهـم الإسـرائيلى فـى قفـص الاتهـام، ومـن خلـف القضبـان سـألته: هـل تعـرف أن تهريب المخـدرات إلى مصر، عقوبتـه الإعدام؟

فقـال علـى الفـور: عـارف، بـس أنـا مـش هااتعـدم، حتـى ولـو صـدر الحكـم بإعدامـى "!!"

حطـت، علـى رأسـى كل طيـور الدهشـة والغيـظ، وقبل أن أسـأله عمـا يعنيـه بالضبـط، صـرخ فينا عـم «عبـد اللطيف» الحاجـب قائلاً: محكمـة، وقبـل أن تعـود المحكمـة ـ ثانيًـا ـ للإنعقـاد، إتجهـت إلى المتهـم الإسـرائيلى فـى قفـص الإتهـام، ومـن خلـف القضبان سـألته: هـل تعـرف أن عقوبـة تهريـب المخـدرات إلى مصـر ـ هـى الإعـدام؟

فقـال علـى الفـور: عـارف، بـس أنـا لـن أُعـدم، حتـى ولـو صـدر الحكـم بإعدامى "!!"

حطت ـ فى رأسـى كل طيور الدهشـة، وقبل أن أسـأله عما يعنيه بالضبـط، صـرخ فينـا عـم عبـد اللطيـف الحاجـب قائـلاً: محكمة، !

وفـى بـرود شـديد: اسـتمع معنـا المتهـم إلى الحكـم بإعدامـه، دون أن ينطق!!

وفـى غرفـة المداولـة، سـألت المستشـار عـادل صدقـى رئيـس المحكمـة، تفسـيرًا لمـا قالـه لى يوسـف طحـان مـن أنـه «لـن يعـدم،

حتى لو صدر الحكم بإعدامه»..

فكان الرد التلقائى للمستشار عادل صدقي، هو أن نادى "أمامي" على المقدم جمال زكريا رئيس طاقم الحراسة المرافق ليوسف طحان، وحذره "ثلاث مرات" من احتمال هروب المتهم، قبل إعدامه!!

هل يمكن أن يكون يوسف طحان قد هرب فعلاً قبل إعدامه؟!

هل حقًا تمت مبادلته بسعد الرطيل؟!

أم أنه لا يزال ـ حيا يرزق ـ فى سجن استئناف القاهرة؟!

وإذا كان الحكم بإعدامه، قد تصدق عليه من محكمة النقض فى ٢٢ يناير ١٩٨٧، أى أصبح حكمًا نهائيًا واجب النفاذ منذ أكثر من عشر سنوات، فلماذا ـ إذن ـ لم يتم إعدامه حتى الآن؟!!!

ألا نستحق ـ كشعب ـ معرفة الحقيقة؟!

أنا شخصيًا ذهبت أسأل عن هذه «الحقيقة» فى مصلحة السجون، فطلبوا منى إذنًا بالكلام ـ من وزارة الداخلية!!

ذهبت إلى العلاقات العامة فى وزارة الداخلية، فأحالونى إلى مكتب النائب العام!!

ذهبت إلى مكتب النائب العام، فقالوا لى بأن مصلحة السجون هى التى تحدد موعد تنفيذ الحكم، وتخطرنا به «!!!»

ونقرأ يوميًا: بأن «الحكومة» لا تخفى شيئًا عن الشعب؟

عمومًا: لم يبق أمامى سوى «سعد الرطيل» نفسه، لعل وعسى!!